



## البرنامج التلفزيوني: فى الممنوع

29 يوليو 2007

تقديم: مجدى مهنى  
ضيف البرنامج: رعوف عباس

مجدى مهنى: أعزائى المشاهدين هلاً بكم فى حلقة جديدة من برنامج "فى الممنوع".

ما الذى تبقى من ثورة يوليو 1952؟ كيف إختفت إيجابياتها وبقيت سلبياتها؟ من المسئول عن قيام إيجابيات ثورة 23 يوليو؟ وهل صحيح أن الأوضاع الآن هى نفسها التى كانت عليها قبل قيام الثورة؟ ما هو الفارق بين طبقة رجال الأعمال الآن وقبل قيام الثورة؟ هل نحن اليوم بصدد مجتمع النصف فى المائة الذى كان قائماً قبل الثورة؟

"فى الممنوع" إلتقى الدكتور رعوف عباس المؤرخ الكبير ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وكان هذا الحوار الصريح معه.

أهلاً بك يا دكتور رعوف.

رعوف عباس: هلاً سهلاً .

مجدى مهنى: إذا تعاملنا معك كنجم وكمؤرخ كبير. ما أخر أخبار دراساتك التاريخية من خلال الوثائق الأمريكية؟

رعوف عباس: أنا لست نجماً.

أنا كنت فى لندن من 20 مايو إلى 20 يونيو طبعاً على مافتح من الوثائق. آخر مرة كنت هناك عام 95 وعندئذ إطلعت على الوثائق حتى سنة 64. كان المفتوح وقتها حتى عام 64. فأطلعت هذا العام على وثائق من عام 65 الى عام 76.

مجدى مهنى: أى حوالى 11 سنة؟

رعوف عباس: نعم.

مجدى مهنى: إمررت بأحداث 67 و 73؟

رعوف عباس: نعم. مررت بأحداث 67 و 73 وكل جهود التسوية التى تمت قبل 73 ثم بعد 73 وحتى 76.

مجدى مهنى: بما فيها مبادرة روجرز وعدد من الموضوعات؟ هل يوجد كتاب أو عدة كتب ستصدر ريباً؟

رعوف عباس: نعم. أنا أقوم بعمل دراسة مطلوبة لمركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت عن "بريطانيا والوحدة العربية من 1945 وحتى 2005" وهذا هو المشروع الحالى. أما مشروعى الكبير الذى أجمع له المادة منذ زمن فهو عمل عن "الغرب والعالم العربى"، السياسات الغربية تجاه العالم العربى من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحالى.

مجدى مهنى: هل هذه الوثائق تطرقت أو تعرضت أو أطلعت فيها على هزيمة يونيو 67؟

رعوف عباس: موجود بها وجهة النظر البريطانية ووجهة النظر الأمريكية أيضاً . والسبب أنها تشمل وثائق الناتو التي يحضرون إجتماعاتها سوياً فاطلعت على النسخة الإنجليزية من وثائقها وفيها من قاله كل الأطراف بما فيها الأمريكان. و قد قام الناتو بعد 67 بتشكيل لجنة لإدارة موضوع الشرق الأوسط وسياسات الشرق الأوسط وكانت تجتمع بشكل دوري.

مجدى مهني: وما الجديد الذي وجدته في الوثائق البريطانية بالنسبة لهزيمة يونيو 67 ؟

رعوف عباس: في الزيارات السابقة (1995) وجدت في الوثائق التي رأيتها مقدمات الحرب وكيف بدأت وكتبت عن هذا. وهي أن سنة 64 بدأ الإعداد لـ67. سنة 64 كنا في اليمن وحدث نوع من الخلل الإستراتيجي من وجهة نظر الغرب في المنطقة فصار مصر متحكمة (حسب وجهة نظرهم) في طرق البترول التقليدية كلها (باب المنذب و البحر الأحمر) بالإضافة إلى قناة السويس من قبل ذلك. فتم عمل إجتماع في ربيع 64 لمجلس وزراء الناتو وحضره وزراء الخارجية ووزراء الدفاع في كل الدول.

مجدى مهني: وماذا كان موضوع الإجتماع؟

رعوف عباس: كان خاص بطلب عاجل من تركيا لوضع حد للخلل الإستراتيجي الحاصل في المنطقة نتيجة لسياسات عبدالناصر.

مجدى مهني: تركيا هي اللي طلبت وليست إسرائيل!؟

رعوف عباس: نعم، تركيا هي التي طلبت والمذكرة المقدمة من تركيا عرضت الموضوع كما ذكرت أن مصالح الغرب كلها في خطر وأن هناك تحكم في طريق البترول وأن جمال عبدالناصر أمسك بالغرب من رقبته وإقترحت أنه قد أن الأوان أن يقوم الناتو بعمل ينهي هذه القصة كلها.

مجدى مهني: وهل تركيا كانت وقتها عضو في حلف الناتو؟

رعوف عباس: نعم، ومن وجهة نظر تركيا كان لابد أن تتحول اليمن لمستنقع لعبد الناصر يُستنفذ فيه كل قواه.

مجدى مهني: ولكن حتى الآن تركيا تحاول أن تنضم للإتحاد الأوروبي والإتحاد الأوروبي يرفض ذلك.

رعوف عباس: الإتحاد الأوروبي شئ والناتو شئ آخر. وقد دخلت تركيا الناتو أوائل الخمسينيات. وكانت فكرتهم هي توريث عبدالناصر في اليمن لكي يصبح هو المستنقع الذي يستنزفه إقتصادياً وعسكرياً ثم تقوم إسرائيل بضربة متفقد عليها تلحق هزيمة عاجلة بعبد الناصر. و تؤدي هذه الهزيمة إلى أحد أمرين: إما أن يغادر أو تسقط أسطوره في المنطقة. أوراق هذا الإجتماع موجودة في ثلاث ملفات: الملف الأول كان مفتوح لإطلاع الباحثين في 95 والإثنين الآخرين مقفولين لمدة خمسين سنة وهما المحتويان على الخطط، ولكن السيناريو التركي هو اللي تم تنفيذه.

مجدى مهني: خمسين سنة. أي يُفرج عنه في 2015.

رعوف عباس: عندما ذهبت هذه المرة حاولت الإطلاع عليهم لإنهم حياناً ما يقومون بالمراجعة ويفرجون عن الملفات. ولكني وجد أن الملف الأول الذي إطلعت عليه قد قفل. وأعتقد أن هذا لأنني كتبت حول هذا الموضوع ويبدو إنهم يتابعون ما ننشره. فقد كتبت سنة 97 بمناسبة مرور 30 سنة على الحرب في جريدة الدستور الأولى ثلاث مقالات عن هذا الموضوع.

مجدى مهني: لماذا أغلقوا هذه الملفات؟

رعوف عباس: لأن هذه الملفات لها صلة بمخططاتهم الإستراتيجية في المنطقة. وحياناً يكون السبب إرتباط المحتوى بشخصيات معينة. مثلاً كل المراسلات اللي كانت بين الملك حسين وبين الإنجليز كانت مقفولة لمدة خمسين سنة. أنا إطلعت على نسخ من هذه المراسلات في الأرشيف الأمريكي مفتوحة لأن الأمريكان ليس لديهم حساسية لهذا الموضوع. أما الإنجليز فكانت لديهم هذه الحساسية لمجرد إن الملك حسين ما زال في السلطة ولا يريدون أن يسيئون لعلاقتهم به.

مجدى مهني: لكن هذه المخططات كانت موجودة كما ذكرت سيادتكم من سنة 64 وبناء على طلب تركيا. هل كانت مصر مدركة مثل هذه المخاطر؟

رعوف عباس: لا، لأنها لو كانت مدركة ما حدث التصعيد الذي حدث في سيناء وبذلك فتح لهم الباب. بضعاً صناعة القرار بالنسبة للغرب مبهره لأمثالنا.

- مجدى مهني: مبهرة بأى معنى؟
- رءوف عباس: القرار لا يتخذه شخص واحد. أى موضوع يطرح على الخبراء لدراسته. طبعاً هؤلاء الخبراء يشملون الأمن والمخابرات والدبلوماسيين وأشخاص متخصصين فى الشؤون الاقتصادية. أى كل من له صلة بالموضوع. ويخرجون فى نهاية الدراسة بسيناريوهات مختلفة: الأول يترتب عليه كذا وكذا والثانى يترتب عليه كذا وكذا وكذا. ثم يرفع الأمر لمستوى أعلى فيرجح صناعات السياسة أحد هذه السيناريوهات ويبدء العمل على تنفيذه ويكون المسئول مؤبياً .
- مجدى مهني: مؤبياً بأى معنى؟
- رءوف عباس: مثل المسلسلات التلفزيونية. يتم تحضير سكريبت (سيناريو) يلتزم به وزير الخارجية.
- مجدى مهني: إذا حرب يونيو 67 يُعد لها من 64؟
- رءوف عباس: من 64 فى إطار الناتو.
- مجدى مهني: ونحن مشغولون بأشياء أخرى؟
- رءوف عباس: بدليل إننا نفذنا مخططهم وتورطنا أكثر فى اليمن. الطريقة التى تُدير بها موضوع اليمن كانت "غشومية" شديدة جداً .
- مجدى مهني: على الرغم من سلامة التوجه؟
- رءوف عباس: النوايا جيدة ولكن الأداء كان سيئاً .
- مجدى مهني: بمناسبة مرور 55 عام على قيام ثورة يوليو 52. كل عام يُطرح نفس السؤال: ما الذى تبقى من ثورة يوليو؟ البعض يشيد بها ويعطيها صورة وردية مع مرور السنين والبعض يعطى لها صورة قاتمة ومظلمة. مالذى تبقى من ثورة يوليو؟
- رءوف عباس: الخطأ فى هذا هو تصور أن النظام الحالى هو ثورة يوليو أو أن الثورة تعنى نظام. ثلاً الحادثة الكبيرة التى حدثت فى فرنسا وهى أن عامة الناس حطموا سجن الباستيل 14 يوليو 1789 وهو الذى نعتبره تاريخ بداية الثورة. بعد ذلك أخذت الثورة أشكالاً أخرى وحدث ما حدث. إنما هل تمخض هذا عن ذلك؟ فقد قام النظام الجمهورى الذى أنشأه نابليون ثم الإمبراطورى ثم الجمهورى ثم الإمبراطورى (نابليون الثالث) ثم جمهورى. من قال إن كل هذا هو الثورة الفرنسية؟ وعندما إحتفلوا بها بمناسبة مرور 200 سنة، لم يحتفلوا إنهم يعيشون زمن الثورة الفرنسية. الثورة حدثت بمثل قمة تساعد أزيمة المجتمع بمختلف مكوناته السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، تطرح بديل لنظام تهاوى فعلاً . وعندما تقوم الثورة تقدم البديل وبمجرد أن يأتى البديل لا تستطيع أن تقول أننا فى عصر الثورة مثلاً دستور 56 كان دستوراً كاملاً ولم يكن مؤقتاً. وبعد ذلك عملنا دساتير مؤقتة عندما دخلنا فى الوحدة مع سوريا. إنما يمكنك أن تقول أن هنا قد بدأ نظاماً آخر: نظام جمهورى بدأ مع الثورة.
- مجدى مهني: فلأطرح السؤال مرة ثانية: ما الذى تبقى من ثورة يوليو خاصة إن سيادتك قلت فى تصريحات لك أن الثورة إنتهت ولم يتبقى منها إلا زبالتها؟
- رءوف عباس: لا. الشخص الذى كتب هذا لم يكن دقيقاً. لقد قلت له "حالتها أو سلبياتها" فكتب "ربالة". أنا لم أقل "ربالة". إنما لكى نفهم الحكاية تعالى ننظر إلى المشروع من البداية. مشروع الثورة كان يسعى من أجل إستقلال وطنى حقهه وكان يحمى هذا الإستقلال بسياسة إقليمية.
- مجدى مهني: هذا الإستقلال ضُربَ فى 67.
- رءوف عباس: ضُرب فى 67 إنما لم ينهى النظام. هذا النظام ظل قائماً حتى قام بـ73.
- مجدى مهني: هل هو نفس النظام أو نظام آخر؟
- رءوف عباس: الشرعية الجديدة التى نشأت عن ثورة يوليو هى التى إستمرت حتى 73. وليس لأن الأشخاص أو اللاعبين مستمرون.
- مجدى مهني: هل شرعية حرب 73 هى شرعية ثورة يوليو؟ هل نتجاهل مايسمى بحركة مايو سنة 71؟

رعوف عباس: حرب الإستنزاف وإعادة بناء القوات المسلحة والمخططات التي وضعت لـ"مأخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" هي التي أنتجت 73.

مجدى مهني: متى إنتهت ثورة يوليو في رأيك د.رعوف؟

رعوف عباس: ثورة يوليو إنتهت بإتمام مشروعها وبالذات مشروعها الأساسي. إنجازها الحقيقي كان هو التنمية الاقتصادية الإجتماعية. هل تعرف الكرسي ذو الأرجل الثلاث؟ أتمت الثورة عملها جليين: الإستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية الإجتماعية وكثرلر. جل الثالثة: التنمية السياسية لم تُنقذ. وهذا سبب سقوط الكرسي وإنكساره. لم يتم بناء نظام سياسي مدني فيه قدر من التعددية. بعض الناس مثلاً يقولون أن في ذلك العصر كان في العالم الثالث "موضة" الحزب الواحد.

مجدى مهني: لبعاً هذا كان حتى وفاة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، التنمية السياسية لم تتحقق؟

رعوف عباس: لم تتحقق بدأً وهذا ما أدى إلى السلبية الأساسية. كان النظام يُصفي كل التيارات المعارضة إلى حد السجن و"البهذلة" ومعاملة الناس معاملة لا إنسانية. مهما كانت دائرة المستشارين فقد كانت محدودة. فمثلاً يقال أن قضية "أهل الثقة وأهل المناصب" ليست هي القضية المحورية وإنما كانت صناعة القرار تتم من خلال إستشارات واسعة من ذوى الإختصاص ولكن ذوى الإختصاص في النهاية هم تكنوقراط وليسوا سياسيين.

مجدى مهني: إذا متى يمكن أن تقول أن ثورة يوليو 52 قد إنتهت؟

رعوف عباس: إنتهت بدستور 71. ولو تكلمت من الناحية الفعلية الدستورية إنتهت على مرحلتين: دستور 56 أقام شرعية سياسية جديدة تنقصها التنمية السياسية الحقيقية مع إن التيارات السياسية كانت موجودة بما فيها التيارات التي كان من الممكن أن تكون سُدًى للنظام.

مجدى مهني: إذا المرحلة الأولى كانت بإعلان دستور 56؟

رعوف عباس: في 56 تستطيع أن تقول أن شرعية الثورة التي تدعو إلى الإجراءات الإستثنائية وتبررها بظروف حماية الثورة قد إنتهت. إلا أن ذلك قد إستمر رغم هذا نتيجة الدخول في الوحدة والخروج من الوحدة واليمن وغيرها. أى تقلبات الأحداث الخطيرة. أما دستور 71 فقد أقام نظاماً مختلفاً تماماً. فإذا قلت أن الفترة من 1956 حتى 1971 كانت هي تداعيات أو محاولات النظام الجديد الذى اقامه دستور 56 لى يقيم شرعية جديدة (بما فى ذلك ما حدث نتيجة لضربة 67) فإن 71 طوى الصفحة تماماً حتى أن السادات إستند فى هذا الى شرعية ما أسماه بثورة التصحيح.

مجدى مهني: لسيداتك تصريح قلت فيه أنك ترى أن ما حدث هو أن الرئيس السادات هو الذى وضع بذرة هذا التآكل (تآكل ثورة يوليو) ثم بدأت نتاجه فى الظهور بوتيرة متسارعة خلال الربع قرن الأخير. هل قلت ذلك؟

رعوف عباس: نعم قلت هذا إلا أنه مجتزء من كلام كثير. لقد قلت هذا فى سياق أن على الصعيد السياسى كان هناك قصور من ناحية السياسة الإقليمية التي كان بها ثغرات كثيرة ذهبت بنا إلى اليمن. إلا أن المشروع التنموى قد بقى وهو الذى ساعد على إعادة بناء القوات المسلحة فعلياً فى مرحلة الإستنزاف وهو حجر الأساس لإننصار 73. لا يستطيع أحد أن ينكر هذا. كل هذا إنطوت صفحته فى سياسة الإنفتاح التي قامت فى ضوء دستور 73.

مجدى مهني: وما مصلحة الرئيس السادات فى ان يأكل الثورة او يجهضها وهو أحد رجالتها؟

رعوف عباس: لا. لو قرأت "مذكرات كيسنجر" (وهى طريفة جدا) لفهمت أن السادات تصور أن عبد الناصر قد أساء فهم القضية. الثورة حقيقية لم تكن ضد الغرب منذ البداية. ولم تكن فى البداية مع الإشتراكية أو كانت لها توجهات إشتراكية. بالعكس كانت ترغب فى عمل تنمية ليبرالية وبعد 56 إستولت على كل المؤسسات والبنوك والشركات الإنجليزية والفرنساوية والبلجيكية (وكانوا يعادلوها 80% من رأس المال المستثمر فى مصر) وأخذت قرار التمصير ظناً منها أن الرأسمالية المصرية ستحل محل رأس المال الأجنبى. لكنهم أو مستشاريهم أساءوا التقدير فى فهم طبيعة الرأسمالية المصرية عندئذ. الرأسمالية الوطنية "المصرية" عندئذ كانت تقف على ساقين: ساق فى الأرض (إستثمار فى الزراعة، الملكيات الكبيرة) وساق فى قطاع الأعمال. الثورة فى بدايتها (منذ سبتمبر) ضربت ساق الملكية الزراعية.

- مجدى مهني: بتحديد الملكية. هل كان هذا قراراً صائباً وصحيحاً في رأيك؟ ونحن ننظر للأمر بعد 55 سنة.
- رعوف عباس: الإصلاح الزراعي! لقد كان صائباً لبعاً لأنه كان هناك خلل. مصر كانت بلد زراعية ساساً. كان هناك خلل شديد جداً في توزيع ملكية أدوات الإنتاج. كان تعدادنا في 52 واحد وعشرين مليون. كان من يملكون الأرض الزراعية حوالي 1.5 مليون.
- مجدى مهني: أى 1.5 مليون مواطن؟
- رعوف عباس: نعم، مليون ونصف مالك. إلا أن 42% من أرض مصر الزراعية وبعض الكسور كان يملكها 0.5% من هؤلاء المليون ونصف. أى 400 - 500 أسرة. ثم توجد غلالة رقيقة من متوسطى الملاك الذين يمتلكون أقل من 50 فدان وحتى 5 أفدنة ثم من يمتلكون 5 أفدنة أو أقل وكانوا أكثر من المليون.
- مجدى مهني: تأكيداً لكلام سيادتكم أظهرت دراسة أجريت عام 1937 أن نسبة المعدمين في الريف تصل إلى 76% وهؤلاء المعدمين ارتفعت نسبتهم إلى 80% عام 52. كان 0.5% فقط من المجتمع يمتلكون 37% من الأرض الزراعية وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح النصف في المائة. لكن حالياً نحن الآن ألا نعيش مجتمع النصف في المائة؟
- رعوف عباس: أولاً قوانين الإصلاح الزراعي حدث لها تآكل شديد جداً لأنها لم تتضمن فقط توزيع ما زاد عن الحد المحدد في القانون على المعدمين ولكن أيضاً تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر. وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر تغيرت تماماً وطرحت للتعامل الحرهبك أراضٍ وزعت على الفلاحين أستردها أصحابها الأصليون فحدث إرتجاج لقانون الإصلاح الزراعي. كما تراجع أيضاً قانون العمل وهو كان إنجاز كبير جداً لثورة يوليو. فقانون العمل 91 لسنة 59 قد تضمن كل مطالب الحركة العمالية في مصر التي كانت تناضل من أجلها طول السنين. حيث وضعت في هذا القانون التأمينات الإجتماعية كما وضعت قاعدة الأجر المتساوى على العمل المتساوى وهي قاعدة هامة جداً ظلت الحركة النسائية في الغرب تناضل من أجل الحصول عليها لما بعد الستينات. كل هذا تآكل في قانون العمل الجديد.
- مجدى مهني: إذا سيادتكم تتفق مع ما كتبه الأستاذ صلاح منتصر منذ أيام بمناسبة 55 عام على ثورة يوليو حيث قال أن الوضع بعد 55 عاما على قيام الثورة هو ماكان عليه في السابق قبل قيام ثورة 1952؟
- رعوف عباس: لا. ما كان عليه قبل 52 كان أفضل! بمنتهى الجدية كان أفضل.
- مجدى مهني: كيف كان أفضل؟ هيا بنا نعمل مقارنة.
- رعوف عباس: فلنعمل مقارنة. رلاً من حيث الإنتاج الزراعي، الإنتاج الزراعي كان أفضل مما هو اليوم.
- مجدى مهني: قبل 52 كان أفضل! أفضل من حيث الكمية وأو من حيث الإنتاج وأو من أى جانب؟
- رعوف عباس: من حيث السياسات ومن حيث النظرة الأساسية. الهدف الرئيسي لأى نظام زراعي هو سد الفجوة الغذائية. والفجوة الغذائية الآن أكبر كثيراً جداً جداً مما كانت عليها في 52.
- مجدى مهني: ربما لأن عددنا قد زاد.
- رعوف عباس: عددنا قد زاد ولكن لم يكن لدينا السد العالى. السد العالى مكنا من توسع الرقعة الزراعية وكان أمامنا إمكانات كثيرة لم تستغل بالكامل. فكان هناك فى قصور فى تنفيذ السياسات اللى كانت مترتبة على السد العالى. أما لو نظرت على الصعيد السياسى فقد كانت هناك حركة سياسية نشطة هى التى مهدت إلى 23 يوليو، طبقة عمالية نشطة تناضل من أجل حقوقها والحركة الطلابية كانت هى الـ"دينامو". أى الجزء الخاص بالساق الثالثة المفقودة من الكرسي وهى غياب التنمية السياسية وفرض الوصاية على الحركة الطلابية والحركة العمالية وتحجيمها.
- مجدى مهني: فى أى فترة كان هذا؟
- رعوف عباس: بدأت فى الفترة السابقة على 71 من بداية الثورة وإستمرت. لا يقدر أحد أن يدافع عن هذا. وهناك تصفية لأى نشاط جماهيري لا يتم من تحت مظلة السلطة. لم يحدث ذلك إلا فى مظاهرات الطلبة عام 67 بعد أحكام الطيران التى إستمرت فى عهد السادات.

مجدى مهني: تقول أن الرئيس الراحل السادات هو الذى وضع بذرة تآكل ثورة يوليو. لكن الـ25 سنة الأخيرة تم فيها التراجع عن كافة منجزات ثورة يوليو. ما الذى حدث؟

رعوف عباس: حدث فيها تصفية القطاع العام. حدث فيها السياسات الزراعية الخاطئة المتضاربة المستمرة لفترات طويلة والتي أدت إلى خراب الأرض الزراعية والتي أدت إلى إتلاف صحة الناس. حدث فيها تصفية القطاع العام وبيعه. يا سيدى، قيام بنك وطنى مشروع يعود إلى ما قبل الثورة العربية. يعود إلى أيام إسماعيل. أمل المصريين ان يتخلصوا من رق رأس المال الأجنبى. أمل النخبة المصرية التي ظلت تتاضل من أجل إقامة بنك وطنى. أعيد طرح الموضوع أيام الثورة العربية. وفى 81 - 82 حدث الأحتلال.

مجدى مهني: لكن آليات إقتصاد السوق والإقتصاد الحر الآن فى العالم كله تسمح للأجانب أن يملكوا أراضى أو يملكوا بنوك أو يملكوا مشروعات.

رعوف عباس: فلننظر إلى أمريكا الآن. المشكلة الـ"مُقرفة" أننا نقرأ فى الصحافة الأمريكية ونرى الذى يُرَض على الكونجرس حول الحد من سيطرة الأجانب على أصول الإقتصاد الأمريكى. هل نحن (اسم الله علينا) نعيش فى ظل إقتصاد حر أكثر من أمريكا وبريطانيا. مقولة أن العالم قرية واحدة هى وسيلة لمص دم الشعوب ولتحويل العالم إلى غابة واحدة القوى فيها هو الذى يأكل الضعيف. إنما القوى لا يسمح فى إقتصاد الوطنى بما يبيحه لنفسه فى الذئيل من إقتصاد الضعفاء. "الحكاية مش سايبية ومش سداح مداح". نحن ما زلنا نعتقد أن الإقتصاد الحر هو الفكرة القديمة جداً جداً الخاصة بالليبرالية الكلاسيكية والتي تدور حول حرية المرور وحرية العمل وغيرها. كل هذه الأشياء وضعت لها ضوابط فى الغرب ولم تعد مطلقة بعد أزمت الكساد العالمى منذ ثمانينات القرن التاسع عشر والفساد الكبير 1929 الى 1933. هذه الضوابط جعلت الغرب يستبقى قطاع عام فى صناعات معينة (مناجم وغيرها) وموارد إقتصادية معينة.

مجدى مهني: أصحاب وجهة النظر الأخرى تقول يا دكتور رعوف أنه يمكن لأى مصرى أن يملك أراضى أو يملك عقارات أو يملك أسهم فى بنوك فى أى مكان فى العالم. فلماذا نمنع الآخرين؟ هذه وجهة نظر يطرحتها البعض.

رعوف عباس: هذه كلمة حق يراد بها باطل. يمكننى أن أشتري 100 سهم، 200 سهم، أو 1000 سهم. ليس معنى هذا ان أتحمك فى رقية المؤسسة التى أشتري أسهمها. إنما بيع المؤسسات لمستثمر إستراتيجى أمر آخر. فى الأدبيات العالمية لم نسمع عن مستثمر إستراتيجى. نحن نبيع لمشتري نسميه إستراتيجى. إنما عندما نبيع (حتى لو نبيع طماطم) نبيع لمن يعطيك أفضل سعر مثلاً. لماذا لا نطرحها فى سوق حرة ونرى من يشتري بشفاافية.

وقبل أن أنسى، كم الفساد الموجود فى مصر فى الـ25 سنة الأخيرة (طبعا) يتضائل بجانبه الفساد الذى كان موجود فى عصر السادات. السادات كان متوازعا بالنسبة لفساد. نحن الآن نعيش فساداً لم تره مصر (وأنا مسئول عن قولى هذا) منذ أيام مينا موحد القطرين.

مجدى مهني: منذ آلاف السنين! دكتور رعوف سيادتك كنت تقول أنك ترى أن الحالة المصرية الحالية حالة مرضية وأنها ليست وليدة اللحظة وأن بعض جذورها قادم من الماضى يكمن فى ثورة يوليو والبعض يكمن إلى ميل المصرى أو المصريين إلى الحكم الفردى أو الحاكم الفردى.

رعوف عباس: نعم قلت هذا فى سياق الكلام حول أن بعض ما نعانىه أو بعض ما نالنا راجع إلى ثقافتنا. هل يلفت نظرك فى صلاة الجمعة الدعاء "اللهم ولى علينا خيارنا ولا تولى علينا شرارنا، اللهم ولى علينا من يخافك و يرحمنا". نحن ننتظر حاكم ينزل من السماء وهذا شئ خطير. فكرة ولى الأمر الموجودة فى الشريعة يتم التلاعب بها. إننا نرى أن الحاكم هو....

مجدى مهني: ظل الله على الأرض.

رعوف عباس: نعم، التراث المصرى أيضا به فكرة أن نظر مُخَلصاً كلما ضاقت بالناس ضائقة الحياة لكى يحل المشكلة. المصريين لا يتحركون إلا عندما لا يجدون القوت.

مجدى مهني: فقط لا غير؟ هل معنى هذا أن هناك صعوبة فى إقامة دولة مدنية وديمقراطية حقيقية وفى حدوث تداول حقيقى للسلطة؟ هل ثقافة المصريين وتاريخهم ضد هذا التوجه؟

رعوف عباس: أنا أزعج أن ثقافة المصريين لا تختلف كثير عن ثقافة الهنود. نحن أولاد ثقافة واحدة. ومع ذلك في الهند تجربة ديمقراطية بلا شك. وبها إنتخابات حرة. المسألة مسألة تربوية. بمعنى أن نبدأ من المدرسة. عندما يتربى الأطفال في المدرسة على إدارة أمور الفصل. أى نتعلم المشاركة ثم نرقى بأشكال مختلفة.

مجدى مهني: وضعنا مختلف.

رعوف عباس: حتى في المدرسة عندما يريد المدرس إنجاز عمل ما يأمر كل تلميذ بما يريد أن يفعله بدون مناقشة. وفي البيت أيضا لا توجد مناقشة. ليس لدينا ثقافة أن نساعد الطفل على أنه يكون دائرة معارفه من الأسئلة التي يسألها لنا. إذا سأل مرة سمعته وجاوبت. فإذا سأل مرة ثانية زهرته وأمرته بالسكوت. ففي التربية الأساسية والممارسة على مختلف المستويات يوجد الشخص الواحد الذي يعطى الأوامر والناس تنفذ.

مجدى مهني: بالتالي فالمسألة تحتاج لوقت طويل لكي نتخلص من مثل هذا الأمر.

سيادتكم أيضا ترى من خلال كتبك وكتاباتك أن طبقة رجال الأعمال يسيطرون على الحياة السياسية في مصر الآن ورصدت أيضا هذا الوضع قبل الثورة بالنسبة لرجال الأعمال أو الأغنياء. ما الفرق بين الاثنين؟ ما بين رجال الأعمال قديما ورجال الأعمال الآن؟

رعوف عباس: يوجد فارق كبير. صحيح أن رجال الأعمال قبل 52 كانوا يخدمون مصالحهم. وباعتبارهم كبار منتجي القطن كان لهذا أيضا دور حتى في إدارة المفاوضات المصرية. الآن ليس في أيدينا أى سلاح إقتصادي يمكن أن نستخدمه للحصول على مكاسب سياسية. قديما كان الوضع عكس ذلك حتى أنه عندما بدأت الحركة الوطنية في مصر تنمو أيام مصطفى كامل ومحمد فريد اضطرت إنجلترا لزراعة القطن في أرض الجزيرة لكي تنتج قطن مماثل للقطن المصري كإجراء احتياطي.

مجدى مهني: وأين أرض الجزيرة؟

رعوف عباس: أرض الجزيرة بين نهر عبارة والنيل الأزرق في السودان وهي أخصب الأراضي. زرعوها كلها قطنًا بحيث يستطيعون ألا يشتروا القطن المصري ويضغطون اقتصادياً على المصريين. ومع ذلك كان هناك نوع من الإحساس بالالتزام الوطني عند هؤلاء الناس حتى أنهم عندما يجلسون على الطاولة مع الإحتلال لا يبيعون البلد وإلا لإتفقوا معهم من أول دورة مفاوضات. أى أنهم على إختلافهم مع بعضهم البعض كان لديهم خطوط حمراء ملتزمين بها فيما يتعلق بالمصالح الوطنية. وكانت أيضا معركتهم الأساسية إلغاء الإمتيازات الأجنبية لأنها كانت قيِّدًا على الإقتصاد الوطني.

مجدى مهني: هذا بالنسبة لرجال الأعمال قديما. ماذا عن الآن؟

رعوف عباس: الآن يوجد تفريط في كل المصالح الوطنية.

مجدى مهني: كل واحد يعمل لحسابه الخاص.

رعوف عباس: كل واحد يعمل لحسابه الخاص. ليس هذا فقط، بل وبما يضر بمصلحة الوطن.

مجدى مهني: دكتور رعوف، أنت تقول أن ثورة يوليو نجحت في تكوين أو في بناء شريحة إجتماعية تسمى بالطبقة الوسطى مكونة من الموظفين الحكوميين ومن أصحاب المشاريع التجارية والصناعية (طبعا الصغيرة) وهذا أدى إلى تلاشي الفوارق ما بين الطبقات. أين الآن هذه الطبقة الوسطى ولماذا لم تدافع عن مصالحها؟

رءوف عباس: هذا سؤال جيد. الطبقة الوسطى عموماً فى أى مجتمع هى "رمانة الميزان" التى تحفظ التوازن. لو ألت الطبقة الوسطى أو إختفت يحدث خللاً. وعندما يحدث الخلل يؤدى إلى إنفجار شعبى. وقد إنتبه الإنجليز إلى ذلك فيما يتعلق بقضية الأرض الزراعية عندما وجدوا الأراضى تتآكل والفلاحين الصغىرين يفقدون أرضهم فعملوا قانون الخمسة أفدنة سنة 13 الذى لايجيز الحجز على خمس أفدنة. وكان من بين مبررات هذا القانون التى قالها كتشنر أن هناك خلل فى التوازن الإجماعى فى مصر وأن هذا القانون يساعد على أن بقاء طبقة وسطى من الملاك. ونبنت الثورة هذا من خلال التعليم كأداة للحراك الإجماعى ففتحت باب التعليم وفتحت باب العمل حسب الكفاءة وليس حسب القرابة أو الوساطة بما فى ذلك مكتب التنسيق وهو إختراع ثورة بوليو أيضاً لتحقيق الكفاءة. فقبل الثورة كان الطلاب يلتحقون بالجامعة عن طريق التقدم للكليات مدعوماً بالوساطة. وعندما كنت معيدا ورجعت للملفات القديمة لعمل حصر (بيبلوجرافى) بالرسائل التى منحت فى التاريخ رأيت فى كثير من ملفات الأساتذة الكبار بطاقات توصية من بينهم بطاقة توصية فى ملف أستاذ (طبعا عندما كان يدرس ماجستير) من بديعة ماصابنى لعميد الكلية.

مجدى مهنى: من هذا الأستاذ؟

رءوف عباس: لا داعى لذكر الإسم. الخلاصة أن الثورة عملت من أجل تنمية الكوادر وكذلك فعل محمد على.

مجدى مهنى: طبعا بالرغم من ذلك ظهرت بعد ذلك سلبيات بالنسبة لسياسات التعليم سنتكلم عنها لاحقاً .

رءوف عباس: سياسات التعليم لنا فيها حديث ولكن أود أن أذكر أننى عندما حصلت على الثانوية العامة سنة 57 كان ثلث المتقدمين بالقسم العلمى والثلاثين بالقسم الأدبى. هذا مرتبط بقضية التنمية. لو نظرت لسجل الثانوية العامة مثلا حتى آخر السبعينات ستجد الأمر مختلفاً. ستجد المتقدمين للقسم الأدبى أقل كثيراً من المتقدمين للقسم العلمى. اليوم إنعكس هذا الأمر لأنه لم يعد هناك تنمية فيختار الطالب الطريق السهل للدراسة. مثلا كانت هناك حوافز لبعض التخصصات التى لا تلاقى إقبالاً من الطلبة لصعوبتها فكان الطالب فى هذه التخصصات يتلقى منحة 10 جنيهات شهريا فى حين كان أجر خريج الجامعة 15 جنيهاً.

مجدى مهنى: والطبقة الوسطى. لماذا لم تدافع عن مصلحتها؟ لماذا إنهارت فى العشرين أو ثلاثين سنة السابقة؟

رءوف عباس: الطبقة الوسطى كانت مستبعدة من العملية السياسية صلااً. الطبقة الوسطى قبل 52 على صغرها كانت قوية ونشطة وهى التى خرجت منها كل الحركات الإحتجاجية.

مجدى مهنى: لكذلك قلت أن الطبقة الوسطى بنتها الثورة.

رءوف عباس: لقد كانت صغيرة العدد ولكنها كانت موجودة. بعد 52 كبر حجمها لأن عبدالناصر بفكره (كما هو معروف) كان ضد الصراع الطبقي وينادى بتكافؤ الفرص ومجتمع العدل والكفاية.

مجدى مهنى: لكن من المستحيل أن يختفى الصراع الطبقي. هذا ضد التاريخ والمنطق.

رءوف عباس: هذه السياسة كانت تدفع فى إتجاه توسيع حجم الطبقة الوسطى.

مجدى مهنى: أين ذهبت هذه الطبقة الوسطى ولماذا لا تدافع عن مصالحها؟

رءوف عباس: حدث أمرين. أولهما الإضطراب الذى حدث بعد 71 عندما أتح باب العمل فى البلاد العربية وذهب كل فرد ليحل مشكلته الخاصة بشكل فردى ورجع بما حملة من مؤثرات بعضها ثقافية وإجتماعية بطول العشرة والمعاشية فى بيئات مختلفة. لم يعد عند أحد الجرأة ان يحتج لأنه يعرف ما يحدث لمن يحتج وهذا أدى إلى التفكك. سأعطيك مثالا عن حركة 9 مارس التى تطالب بإستقلال الجامعة. الموقعين على البيان ويعتبرون من أعضائها عددهم 550 وربما يكونوا قد وصل عددهم الآن إلى 600، إنما عندما كتبت عريضة إحتجاج لأى أمر يصعب تجميع 200 توقيع من الأعضاء. أكثرهم يؤيدك ولكنه لا يضع توقيعهم. وعندما ننظم وقفة إحتجاجية تجد الحاضرين 50 أو 60 عضوا رغم إبلاغ الجميع بالموعد. هذا يرجع إلى توقع المواطن من أبناء هذه الطبقة على مصالحه الذاتية المباشرة فقط.



مجدى مهني: بخصوص بيع أراضى الدولة وبيع البنوك. سيادتك ترصد أنه تم ضرب مشروع محمد على وأنه لم يكن هناك مشروع بديل لما طرحه محمد على وأنه يترتب على ذلك أن رأس المال الأجنبي دخل لملاً فراغ غياب الدولة. هل فى رأيك أن ما يحدث الآن على أرض مصر من إقبال كبير للمستثمرين الأجانب على شراء البنوك وشراء أراضى الدولة أيضا هو شكل آخر من أشكال التدخل الأجنبي؟

رعوف عباس: نعم، طبعا هو شكل من أشكال التدخل الأجنبي. تدخل أجنبي بالتواطؤ مع عملائه فى السلطة.

مجدى مهني: ذاك هناك سماح بذلك أيضا. أكدت يا دكتور رعوف أن إفساد القطاع العام جاء بفعل البيروقراطية ورويت فى مذكراتك أنك عشت تجارب شخصية. لذلك هل العيب فى البيروقراطية وأم أن العيب فى فكرة القطاع العام نفسها؟

رعوف عباس: لا ليس العيب فى القطاع العام. دعنى أحكى لك تجربة السكة الحديد فى اليابان. كانت حكومية مملوكة الدولة فقررنا فى السبعينات تقسيمها لشركات وبيعها (مثلا شركة تدير السكك الحديدية فى الشمال وأخرى فى الجنوب) على أن تحتفظ الحكومة بنسبة حاكمية (51%). فأضرب العمال إلا أن نظامهم فى الإضراب لا يعطل الجمهور. يعطى إنذاراً ويضرب ساعة فى اليوم الأول ثم ساعتين فى اليوم التالى مع تقادى فترة الذروة لكي لا يضرر بالمواطنين وفى النهاية يقوم بإضراب عام بشكل slow down strike فيغير جدول القطارات ليكون مثلا كل ربع ساعة بدلا من كل 5 دقائق فتزدحم المحطات ويغضب الناس. فإضطرت الحكومة لمراجعة المشروع وتجميده لعدة سنوات ثم طرحته مرة ثانية وتم تنفيذه بشكل يجعل للحكومة يد فى الإدارة. ليس السوء فى القطاع العام. السوء فى أى مشروع تؤجره الإدارة السيئة. أى مشروع شخصى (مثلا سوبر ماركت) لو أدير بإهمال يخسر ويفلس. مثلا أنت ذكرت محمد على وكان جزء من مشكلة التصنيع عنده أنه إختار من العسكر مديرين للمصانع.

مجدى مهني: وأيضا فى تجربة عبدالناصر كان المديرين من العسكر.

رعوف عباس: مع إن أى قراءة فى هذا الموضوع توضح فشل هذا الأسلوب. للأسف التاريخ عندنا مهمّل. عندنا تاريخ طويل ومع ذلك لا نستفيد منه ولا نتعلم منه.

مجدى مهني: مسألة أهل الثقة وأهل الخبرة.

رعوف عباس: نعم فالقاء الناس الغيرمنتجة على القطاع العام هى المشكلة الأولى. أما المشكلة الثانية فهى أن الحكومة كعميل لا تسدد للقطاع العام مستحقاته.

مجدى مهني: بكرة لك يا دكتور رعوف.

رعوف عباس: بكرة.

مجدى مهني: أعزائى المشاهدين فى الحلقة القادمة نستكمل الحوار فى الجزء الثانى مع دكتور رعوف عباس المؤرخ الكبير ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.